فوق الطاولة

جاءكم «الشرق»

علي محمود هاشم

ثمة فرصة جديدة لتكرار نجاح معرض دمشق الدولي عبر دورته الحالية، إلا أن المهرجانات السياحية التي استنشقت كل ما هو متاح من التعافي الاجتماعي وحركية السياحة عبر الحدود هذا العام، لم تترك أمامه سوى الشق الاقتصادي للنفاذ منه إلى ذلك النجاح، وهو ما لن يتجسد سوى عبر حجم وطبيعة العقود والتفاهمات التي يمكن إبرامها خلاله.

بحكم العادة، يمكن استنباط التوقعات المسبقة بالنجاح العارم الذي سيحققه معرض دمشق الدولي على الصعيد الشعبي في دورته الـ٦١، وهذه التوقعات تشكلت على أرضية مسلمات التاريخ الطويل للمعرض، إلى جانب السعي الحثيث لتعزيزها بشغف خلال الدورتين الماضيتين، إذ تهافتت الجهود على توليف البيئة اللازمة لذلك من ترفيه وتكريس للبنى اللوجستية، وصولاً إلى شحذ الهمم بملاقاته كعنوان وطني.

بطريقة ما، خضع المعرض لاختبار إجهاد عاطفي ذاتي تلهف من خلاله المنظمون وزواره على حد سواء لإلقاء براهينهم بالنصر في لجّ الحرب، فاحتفوا عبر حواسهم الخمس بذلك النجاح العزيز في بعده الشعبي عام ٢٠١٧، قبل أن يعيدوا الكرة العام الماضي.

مع عدم الإخلال بما للمعرض من دور اجتماعي رصين، لطالما شكل إطاراً وطنياً يصعب تصوره في أي مكان آخر، فقد لا يكون كافياً الركون إلى طعم المفاجأة الرائع مجدداً، كما لم يعد من مكان لذلك الإحساس العارم بلذّة اليقين المتجدد بالنصر، فوفق المعيار الاقتصادي، تحتاج الحكومة لأكثر من ذلك إن هي أرادت التمتع بلذة وقفة المنتصر أمام منصة بياناتها الأسبوعية عقب انتهاء فعاليات المعرض.

النجاح الاقتصادي للمعرض ليس بالأمر السهل، لكنه الحصة الوحيدة المتاحة أمام الحكومة في هذه الدورة، وإن هي أرادت ذلك، فسيتطلب منها الأمر أكثر من تلك الاجتماعات البروتوكولية التي يتم خلالها إخضاع الوفود الخارجية لعصف من بيانات التعافي الاقتصادي (الفذّة) التي واظبت على سحقّ مسامعنا خلال السنوات الأخيرة، كشرط لازم لإتاحة الفرصة أمام صياغة نموذج مختلف عن البيانات الرجراجة كتلك التي (دوّخت) كل من حاول القبض على جملة مفيدة واحدة لحجم وطبيعة العقود المبرمة على هامش دورته السابقة.

في هذا السياق، وعطفاً على الطبيعة السياسية والاقتصادية لمعظم المشاركات الخارجية في المعرض، وإيمانها العميق بمحورية سورية في مناهضة الهيمنة الاقتصادية الغربية، ثمة فرصة استثنائية أمام الحكومة للاستفادة من (مَلَكتها) الراسخة في الخطابة لإصابة الوفود بعدوى الإحساس بتأهب الاقتصاد الوطني القصوى للتعافي ليس عبر الشعارات، وإنما من خلال الدمج بين البيئة التشريعية التي يتم توضيبها راهناً بما في ذلك المحفزات الاستثمارية التي باتت أكثر وضوحاً، والاستعداد المسؤول لتذليل جميع ما قد يعترضها جراء تقاليدنا الإدارية والتعهد بابتكار كل ما يتطلبه دفق التعافي من حلول للمشكلات الطارئة.. وبين الفضاء الجغرافي الذي ستتمدد على صفحته الإقليمية نجاحات اقتصادية وسياسية مؤكدة لكل من يسارع إلى حجز مكان له فوق منصتها السورية.

طالما استطاعت فعل ذلك، فلربما تستدرك الحكومة – تلقائياً– انتظار «التوجه شرقاً» بعدما ملّ الأخير انتظارنا هناك، فجاء إليها!

مستشار سفارة الباكستان بدمشق مطيع رحمان باجواه لـ«الوطن»:

رجال الأعمال الباكستانيون مهتمون بقطاع النسيج..وتأسيس جامعة في سورية قريباً

علي نزار الآغا

صرّح المستشار في سفارة الباكستان بدمشق مطيع رحمان باجواه لـ«الوطن» بأن الباكستان تشارك في معرض دمشق الدولي في دورته الحالية، علماً بأنها شاركت أيضاً في الدورة الماضية للمرة الأولى خلال الحرب، إذ قدم رجال أعمال من باكستان للمشاركة هذا العام رغم العقوبات، ووسط استمرار العمليات العسكرية للجيش العربي السوري من أجل استكمال تحرير الأراضي السورية، وخاصة في إدلب.

ونوّه بأن رجال الأعمال الباكستانيين المشاركين في المعرض هذا العام تفاجئوا عندما وجدوا أن الوضع في سورية مختلف عما تنقله وسائل الإعلام الأجنبية، التي تصور الوضع بأنه خطير جداً، وقد كان رجال الأعمال صورة جيدة جداً عن الوضع في سورية، وهناك مساع من الطرفين في سورية وباكستان لتعزيز العلاقات الثنائية وهناك لقاءات ثنائية قريباً.

وأمل باجواه بأن المزيد من رجال الأعمال والمستثمرين الباكستانيين سوف يزورون سورية هذا العام، يقابلها زيارات لرجال أعمال سوريين إلى باكستان، إذ هناك مساعٍ لزيادة التبادل التجاري بين البلدين، خاصة أن هناك فرصاً مهمة جداً في سورية يمكنها زيادة الاستثمارات والتجارة بين البلدان، وخاصة في مجالات التعليم والمواد الطبية والزراعة، منوهاً بوجود العديد من الفرص المتاحة للاستثمار بين البلدين في المجال الصناعي أيضاً، وتسويق المنتجات التي يشتهر بها البلدين، وخاصة تسويق الأرز الباكستاني ذي السمعة العالمية في الأسواق السورية قريباً.

وتحدث باجواه عن الدورة الحالية المميزة للمعرض التي شهدت مشاركة أكثر من ١٧٠٠ شركة، وقد كان حاضراً في أغلب الأيام الماضية، وكانت الأجواء جيدة جداً في المعرض، منوهاً بأن هناك لقاءات عقدت بين رجال أعمال باكستانيين وسوريين وهناك اتفاقيات يتم بحثها بين الطرفين، وخاصة بين غرف التجارة في سورية والباكستان.

السفير الباكستاني في دمشق رشيد كمال والمستشار باجواه أمام جناح الباكستان في معرض دمشق الدولي

وحول دور المعرض في تشجيع رجال الأعمال الباكستانيين للاستثمار في سورية، بين باجواه أنه يشكل فرصة مهمة للقاء رجال الأعمال، ولتعرّف المستثمرين الباكستانيين على الفرص الاستثمارية في سورية، منوهاً بأن دائرة اللقاءات بين رجال الأعمال يمكنها أن تتسع خلال المعرض لتضم مختلف الجنسيات، مثل الصين وإيران والإمارات.. لتشمل جميع الدول المشاركة في معرض دمشق الدولي بدورته الحالية، لافتاً إلى زيادة وتيرة الزيارات المتبادلة بين رجال الأعمال السوريين والباكستانيين خلال الفترة المقبلة لتعزيز العلاقات فيما بينهم، خاصة أن هناك معرضاً لإعادة البناء في سورية قريباً، إذ تساهم هذه الفعاليات بتعزيز أواصر العلاقات والتعاون بين قطاعي الأعمال في كلا البلدين.

ولفت إلى أن هناك عدة قطاعات تهمّ المستثمرين الباكستانيين في سورية، أبرزها الصناعات النسيجية التي تشتمل على فرص مهمة جداً للاستثمار والتعاون بين رجال أعمال مختصين بهذا النوع من الصناعة في كلا البلدين، خاصة أن سمعة النسيج الباكستاني والسوري مهمة جداً، لذا يمكن الاستفادة من ميزات صناعة النسيج في كلا البلدين.

إضافة إلى قطاع النسيج، هناك فرص استثمارية مهمة في سورية بقطاع التعليم، من مدارس وجامعات، كاشفاً عن مساعٍ عملية لتأسيس جامعة في سورية، سوف تبصر النور قريباً.

وعن الوضع الاقتصادي الحالي في سورية والبيئة الاستثمارية، تمنى باجواه تحسن الوضع بشكل أفضل، وتجاوز العقوبات الاقتصادية والضغوط على المواطنين التي زادت العام الماضي، منوهاً بأن سورية من أحد المراكز الاقتصادية المهمة، خاصة أنها بوابة الشرق الأوسط إلى أوروبا، آملاً بمستقبل مشرق للسوريين.

وختم باجواه بتأكيد وجود فرص مهمة لدى البلدين لتعزيز علاقات الصداقة والتعاون والتجارة والاستثمار، منوهاً بدور قطاع الأعمال في كلا البلدين للمساهمة في تحسين الواقع الاقتصادي.

رجل أعمال جزائري لـ«الوطن»: السوريون أثبتوا جدارتهم في كل العالم

هناء غانم

«من دمشق إلى العالم، شعار تحدث به سورية العالم» هذا ما قاله رجل أعمال جزائري ضمن الوفد المشارك في معرض دمشق خلال حديثه لـ«الوطن»، مبيناً أن سورية بلد التاريخ والأصالة، ومنوهاً بحرص الوفد الجزائري على الحضور في معرض دمشق الدولي بدورته الحالية، التي تأتي مع بدء استعادة الاقتصاد السوري عافيته.

وبين أن الجزائر لم ولن تكون إلا بجانب الشعب السوري، لأن العلاقات مع سورية متجذرة تاريخياً في وجدان وقلب كل الجزائريين، وإن ما وصل إليه عدد الشركات المشاركة في المعرض سواء على المستوى العربي أم الأجنبي يثبت أن الشعب السوري أصر على الحياة، والمعرض هو إعلان بأن النصر قادم، فالسوريون أثبتوا جدارتهم في كل دول العالم، لذلك زادت الوفود هذا العالم للبدء في إعادة التشبيك مع الدولة.

ونوّه بأن إطلاق الدورة الحادية والستين من معرض دمشق الدولي في ظل هذه الظروف هو نصر وإنجاز لسورية ولشعبها لأن سورية بدأت تنفض غبار الحرب لتستعيد ألقها من جديد، لافتاً إلى استنهاض وتنشيط التبادل التجاري للاستفادة من الفرص الاستثمارية في سورية، مؤكداً أهمية إقامة شراكات تجارية بين الجانبين تسهم في الانتقال إلى أسواق جديدة تمتن وتعزز العلاقات بين البلدين.

وأوضح أن الوفد الجزائري يضم شركات متنوعة في قطاعات البناء والطاقة والصناعات الغذائية وإدارة الفنادق والزراعة والمواد الغذائية والمعادن والبناء والسياحة والنسيج، مشيراً إلى أن هناك إقبالاً كبيراً في الأسواق الجزائرية على شراء المنتجات السورية.

ولفت إلى أن فرص التعاون بين الجانبين في الفترة القادمة أمر ضروري، ولاسيما لجهة عقد صفقات واتفاقيات خلال فترة المعرض التي سيتم من خلالها التقارب في وجهات النظر والاطلاع على الفرص والاستثمارات التي تكتنزها سورية لإقامة المزيد من التعاون، واستقطاب الشركات، وخاصة في ظل ما صرحت به الحكومة السورية حول تسهيل فرص الاستثمار وضماناتها والحوافز التي ستقدم للمستثمر.

قائمة المهربات: الألبسة أولاً ثم الدخان.. العملات والسلاح

الضابطة الجمركية تحصل على ٨,٨ مليارات ليرة من المهربين في ستة أشهر

عبد الهادي شباط

تعاملت الضابطة الجمركية مع ١٣٠٧ قضايا تهريب نظمت فيها ضبوط خلال النصف الأول من العام الجاري (٢٠١٩)، تجاوزت قيمة المهربات فيها ١,١ مليار ليرة سورية، في حين سجلت غراماتها ٨,٢ مليارات ليرة، ورسومها ٥٧٥ مليون ليرة أي بإجمالي ٨,٨ مليارات ليرة.

وبحسب تقرير للضابطة الجمركية (اطلعت عليه «الوطن») فإن معظم قضايا التهريب كانت للألبسة، إذ تم ضبط نحو ٣٣٣ قضية ألبسة، و١٤٨ قضية أغذية و٤٤ قضية دخان، و٤٢ قضية أدوية، و٣٧ قضية تهريب لصهاريج وشاحنات مازوت، و٧ قضايا تهريب لأسطوانات غاز في حين سجلت قضايا تهريب العملات ١٠ قضايا وقضية أسلحة واحدة.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين ضابط في الجمارك أن الضابطة وسعت من نطاق عملها بالتوافق مع توجهات الحكومة وحملتها على المهربات خاصة مع بداية العام الجاري، إذ تتجه الحكومة للقضاء على المهربات وتجفيف منابعها والوصول لسورية خالية من المهربات، ولتحقيق وتنفيذ المهام المطلوبة من الجمارك عملت الضابطة على جملة من المحاور لرفع مستوى العمل الجمركي، منها محور يركز على التوجه نحو مصادر التهريب الأساسية وضرب كبار المهربين ومتابعة مراقبة كل الممرات والمعابر التي تسلكها المهربات نحو الأسواق المحلية عبر نصب الكمائن ونشر الدوريات، إضافة لمحور يركز على رفع مستوى العاملين لدى الضابطات ورفع مهارات العمل لديهم والخبرات التي يمتلكونها بما يسمح لهم بالتعامل مع مختلف قضايا التهريب وأشكاله، وخاصة أن المهربين يتجهون دائماً لتحديث أساليبهم وابتكار أشكال جديدة للتهريب، ومنه لابد على التوازي أن يكون هناك جهوزية ومهارة لدى العناصر للتعامل مع هذه الأساليب الجديدة.

وبين أن معظم جداول التنقلات التي نفذتها الضابطة خلال الفترة الماضية جاءت للتوافق مع رؤية العمل في الضابطة لتكون الغاية من هذه التنقلات هو تطوير حركة العمل الجمركي وتبديل أماكن العاملين في الضابطات الجمركية وتدريبهم على العمل في مختلف المناطق الجغرافية إضافة لمنع الاستمرار واستدامة العاملين لفترات طويلة في الأماكن نفسها ومنع حدوث علاقات مع الوسط الذي يعملون فيه تؤثر في نزاهة العمل، والحد من حالات الترهل.

ولفت إلى أنه تم العمل على زيادة التقانات المتوافرة لدى الضابطة والتوسع في أتمتة الأعمال وكل ذلك سعياً لكبح ظاهرة التهريب ومكافحتها، وخاصة بعد أن وصل حجم المهربات في الأسواق المحلية لمستويات غير مقبولة بسبب ظروف سنوات الحرب التي تعرض لها البلد، إذ ذهب البعض من التجار نحو هذا العمل، مؤكداً أن الحملة على التهريب مستمرة، وليس هناك سقف زمني أو مكاني لها حتى القضاء على ظاهرة التهريب، وتحقيق المصلحة العامة عبر حماية الإنتاج المحلي والحفاظ على الصناعة الوطنية، والأهم حماية المواطن من السلع والمواد المهربة التي وصلت للأسواق بطرق غير شرعية من دون خضوعها للرقابة ومعرفة مدى صحتها وسلامتها.

نظام جديد لمراقبة شركات التأمين

الوطن

تعمل هيئة الإشراف على التأمين على تأسيس نظام جديد لمراقبة عمل شركات التأمين، وفق معايير محددة لتصنيف هذه الشركات وتقييمها من الناحية المالية والإدارية والاستثمارية، إذ يشتمل هذا النظام على ٢٧ معياراً بالاعتماد على معايير دولية.

وتم عرض هذا النظام على مجلس إدارة هيئة الإشراف على التأمين، ويتم حالياً العمل لعرض هذه المعايير على شركات التأمين لمناقشتها من أجل اعتمادها.

وعن أهمية هذا النظام والغاية منه بيّن رئيس الهيئة سامر العش لـ«الوطن» أن تصنيف الشركات يسمح بإظهار مقارنة موضوعية بين الشركات الخاصة من خلال ملاحظة معظم مؤشرات الأداء والعوامل المؤثرات على ذلك الأداء، ويعمل على تشجيع الشركات وتحفيزها لتطوير أدائها في بعض النقاط والمؤشرات التي تعاني ضعفاً، وذلك بهدف تحسين الأداء الإجمالي للسوق، وتحديد مجالات ومواقع التفاوت أو التقارب في أداء الشركات بشكل موضوعي، وفي المحصلة الكشف عن المشكلات والثغرات في الأداء العام للقطاع، ما يتطلب عملاً جاداً للتخلص منها بالتعاون مع كل الشركات.

وأظهرت المذكرة الخاصة بالمعايير (حصلت «الوطن» على نسخة منها) أنه تم اختيار مؤشرات تعكس مختلف جوانب العمل في الشركات (فنية– مالية– إدارية–استثمارية) بهدف شمولية ذلك لجوانب التميز والضعف في كل شركة على حدة، وتضمنت بعض النسب والمؤشرات مثل حجم الأقساط والربح الفني ومصاريف الاكتتاب وحجم إسناد الأخطار إلى المعيدين ومعدل الخسارة.. وغيره، وبعض النسب المالية التي تعكس أداء الشركة المالي والاستثماري مثل مؤشرات النشاط والسيولة والربحية والمديونية وهامش الملاءة وغيرها.

وفي المؤشرات الإدارية لحظت المذكرة عدد العاملين في كل شركة واستقرارها الإداري ومدى متابعة مجلس الإدارة لأعمالها وجميع الأمور المتعلقة بالحوكمة والتوسع الجغرافي في أعمال الشركات وأداء الرسالة الاجتماعية للشركة والمساهمة في نشر الوعي التأميني.

وركزت المعايير غير المالية على الانتشار والتوزع الجغرافي من خلال عدد الفروع في الشركة وتنوع المحافظ، وهو مؤشر يدل على تنوع المخاطر في محفظة الشركة، ومعيار الاكتواري أي عدد الدراسات الاكتوارية الذي يدل على مدى احترافية ودقة الشركة في أداء عملها، ومعيار الوكلاء أي عدد الوكلاء الذي يدل على عمق السياسة التسويقية للشركة، إضافة إلى معيار الموارد البشرية وعدد الكوادر والعاملين وهو مؤشر يفيد في بيان إستراتيجية الشركة في مجال الموارد البشرية.

وهناك معيار انعقاد مجالس الإدارة وعدد مرات انعقادها، إذ يشير هذا المؤشر إلى مدى قرب مجلس الإدارة من أعمال الشركة، إضافة إلى معيار الأداء العام والتطور والالتزام بمتطلبات الهيئة، ويدل هذا المؤشر على مدى استجابة الشركة لمتطلبات الهيئة وتطور أدائها من خلال عدة نقاط منها تدريب كوادرها، ومعيار الجانب الاجتماعي الذي يدل على مدى قيام الشركة بمسؤولياتها الاجتماعية، ومعيار الاستقرار الإداري الذي يدل على مدى الاستقرار والتوازن الإداري في الشركة.

بعد غياب سبع سنوات الشركة السورية للكابلات تسعى «لتمد العالم بالحياة» عبر معرض دمشق الدولي

تحت شعار «كابلات تمد العالم بالحياة» شاركت الشركة السورية للكابلات في معرض دمشق الدولي بدورته ٦١ المقام على أرض المعارض بمساحة ١٢٠م وقد شهد جناح الشركة ذات الرقم OE12 إقبالاً كبيراً من قبل جمهور المعرض المحلي والدولي من شخصيات حكومية ورجال أعمال ومقاولين ومتعهدي البناء ومهندسين حيث عرضت الشركة أحدث منتجاتها المصنّعة وفق تكنولوجيا متطورة ومعايير عالمية جعلتها تتميز عن غيرها في السوق السورية والخارجية، وقد تضمن الجناح جميع أنواع الكابلات بعينات بسيطة ومصغرة لتلقى إقبال جميع الشرائح المستهدفة من خلال صناعة الكابلات.

تأتي مشاركة SMC في معرض دمشق الدولي بهدف دفع عجلة الاقتصاد السوري إلى الأمام وللقيام بدور فعال بإعادة بناء سورية، وأيضاً لتعزيز المبيعات وخلق فرص أكبر للمنافسة بين المنتجات السورية من مثيلاتها الموجودة في المعرض.

من الجدير بالذكر أن معمل السورية للكابلات يضم خبرات عريقة من مهندسين وفنيين لا تقل عن ٢٠ سنة مما ساهم في تميزها بجودتها العالية في السوق السورية حالياً والخارجية في المستقبل القريب.

كما ويشار إلى أن معمل الكابلات جاهز لإنتاج جميع أنواع كابلات التوتر المنخفض والمتوسط، ناهيك عن وجود معمل لإنتاج جميع أنواع الحبيبات البلاستيكية بشتى المجالات والصناعات والاستخدامات المتنوعة وحسب المواصفات العالمية، إضافة إلى وجود الأسلاك المعزولة بمادة الورنيش، حيث إن الطاقة الإنتاجية للمعمل تتراوح حالياً بين ١٥٠ لـ٢٠٠ ألف طن.

هذا ويذكر أن الشركة السورية للكابلات سعت منذ تأسيسها للوصول إلى صناعة محلية متكاملة، ومن هذه الرؤية بدأت الشركة بالدراسات اللازمة لإنشاء معمل القضبان النحاسية، ما يجعل الشركة السورية للكابلات من كبرى الشركات الصناعية ذات الإنتاج المحلي المتكامل، علماً أن معمل الشركة السورية للكابلات أنشئ عام ١٩٩٦ مدعوماً بخطوط الإنتاج والمخابر المتطورة والمواد الأولية ذات الجودة العالية.